جريان التواهب ويغتفر الجهل هنا للضرورة وهذا كله
اذا ورث بتقدير الذكورة والانوثة متفاضلا او باحدهما
فقط كما قدمنا الاشارة لذلك فان ورث بهما متساويا
كولد ام او معتق فالامر واضح وقولد خط جواب الامر
بخلاف القسمة اي قسمة الحق المبين اي الواضح
الظاهر فالبينة ما قلناه هو المعتمد من مذهب
الشافعية ومذهب الحنفية انه يعامل الخنثى وحده
بالاضر فان كان الاضر لاشيء فلا يعطى شيئا ولا يوقف
شيء ومذهب المالكية له نصف نصيبي ذكر وانثى
ان ورث بهما متفاضلا واذ ورث باحدهما فقط فله
نصف نصيبه وان ورث بهما متساويا فالامر واضح
ومذهب الحنابلة ان لم يرج انضاحه فكالمالكية وان
رجي انضاحه فكالشافعية والله اعلم فائدة
للخنثى خمسة احوال احدها يرث بتقدير الذكورة
والانوثة على السواء كابوين وبنت وولد ابن خنثى ثانيها
يرث بتقدير الذكورة كبنت وولد ابن خنثى ثالثها
عكسه كزوج ولم وولد اب خنثى رابعها يرث بتقدير
الذكورة فقط كولد اخ خنثى ماسها عكسه كزوج
وشقيقة وولد اب خنثى والله اعلم فائدة
وحساب مسائل الخنثى اما على مذهبنا فتصح المسيلة
بتقدير ذكورته فقط وبتقدير الانوثة فقط ثم

تنظر

تنظر بين المسيلتين بالنسب الاربع وتحصل اقل عدد
تنقسم عليه كل من المسيلتين بالتقدير فما كان فهو
الجامعة فاقسمها على كل من الخنثى وبقية الورثة وانظر
اقل النصيبين لكل منهم فادفعه له ويوقف المشكوك
فيه الى البيان او الصلح واما على مذهب الحنفية فتصح
المسيلة على تقدير الاضر في حق الخنثى وحده واعطه الا
وبقية الورثة الباقي فان كان لا يرث بتقدير فلا يعطى
شيأ واما على مذهب المالكية فتعتبر ثم خلاف في كيفية
العمل فعلى مذهب اهل الاحوال تحصل الجامعة كما علمت
على مذهبنا وتضربها في عدد احوال الخنثى احوال الخناثا
ثم تقسم على كل حالة ما اجتمع لكل شخص فاعطه من ذلك
مثل نسبة الواحد لحالات الخنثى او الخناثى في ابن
واضح وولد خنثى بتقدير الذكورة من اثنين وبتقدير
الانوثة من ثلاثة والجامعة لهما ستة للمباينة بينها
تصح عند فافيعطو المشكل اثنين والواضح ثلاثة
ويوقف سهم وعند المالكية تضرب هذه الستة
في اثنين حال الخنثى فتصح من اثني عشر الخنثى بتقدير
الذكورة ستة وبتقدير الانوثة اربعة ومجموع
الحصتين عشر نصفها خمسة فهي له والواضح بتقدير
ذكورة الخنثى ستة وبتقدير الانوثة ثمانية ومجموع
الحالتين اربعة عشر نصفها سبعة فهي له واما

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)